



دراسة مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق
بتصفية ميزانية السنة المالية 2013

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية
أمام لجنة مراقبة المالية العامة
بمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم السيدات والسادة النواب المحترمون

يسعدني أن ألتقي بكم مجددا لأعرض على لجنتم الموقرة مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2013، هذا المشروع الذي يندرج في إطار تكريس الجهود المبذولة من طرف الحكومة بهدف إعداد قوانين التصفية وتحسين جودتها وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية في الآجال الدستورية والقانونية. كما يندرج هذا المشروع في إطار تفعيل مضامين الدستور وخاصة ما يتعلق بتعزيز الشفافية وترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الصدد، يثبت هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2013، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ومن هذا المنطلق، يتضمن مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2013، عشر مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى:

- إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛
- إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2013؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2012 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة؛
- بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2013؛

○ نقل زيادة النفقات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة لتضاف إلى المكشوف في حساب الخزينة؛

○ ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2013.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2013 كما يلي:

فعلى مستوى الميزانية العامة، حدد مشروع القانون المذكور مبلغ الاعتمادات النهائية للسنة المالية 2013 برسم نفقات التسيير في **199,35** مليار درهم، في حين بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة **196,46** مليار درهم، حيث تتوزع ما بين نفقات الموظفين (**99,04** مليار درهم) ونفقات المعدات والنفقات المختلفة (**28,56** مليار درهم) والتحملات المشتركة (**68,85** مليار درهم).

أما الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار فقد بلغت **83,35** مليار درهم، إذ استعمل منها مبلغ **42,67** مليار درهم يتوزع ما بين القطاعات الوزارية (**28,57** مليار درهم) والتحملات المشتركة (**14,10** مليار درهم).

وبخصوص النفقات المتعلقة بالدين العمومي، فقد تم إنفاق مبلغ **39,76** مليار درهم الذي يتوزع ما بين الاستهلاكات (**17,84** مليار درهم) والفوائد والعمولات (**21,92** مليار درهم).

أما فيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2013 ما قدره **283,50** مليار درهم. وقد تم تحصيل ما مجموعه **259,77** مليار درهم. وشكلت الموارد العادية نسبة **76,18 %** من مجموع الموارد المحصلة.

وفيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه **54,74** مليار درهم وتم تحصيل **67,77** مليار درهم.

أما بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت الاعتمادات النهائية للسنة المالية 2013 برسم نفقات الاستغلال ما مجموعه **3,72** مليار درهم. وقد تم استعمال من هذه الاعتمادات **2,01** مليار درهم.

وبلغت التقديرات النهائية لموارد الاستغلال لهذه المرافق ما قدره **4,26** مليار درهم. وقد تم تحصيل **4,32** مليار درهم.

كما بلغ مجموع الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار لهذه المرافق **2,26** مليار درهم أنجز منها مبلغ **527,24** مليون درهم.

وبالمقابل، بلغت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق **2,80** مليار درهم. وقد تم تحصيل ما مجموعه **2,32** مليار درهم.

وعلى مستوى نسب الإنجاز، فإن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2013 قد تم تحقيقها بنسب إجمالية حددت في:

○ الموارد..... **80%** ؛

○ التكاليف..... **74%** .

وفي ما يتعلق بالموارد فإن مكوناتها قد عرفت النسب التالية على صعيد الإنجاز :

○ موارد الميزانية العامة : **92%**؛

✓ الموارد العادية: **95%** ؛

✓ موارد الاقتراض: **83%** ؛

○ موارد الحسابات الخصوصية للخرينة: **53%**؛

○ موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: **94%** .

أما بالنسبة للنفقات فإن توقعات قانون المالية لسنة 2013 فقد نفذت على الشكل التالي:

- نفقات الميزانية العامة : 87 % ؛
- نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة : 43%؛
- نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: 43%.

وإجمالاً، تكون الميزانية العامة قد سجلت زيادة للنفقات على الموارد قدرها **19,11** مليار درهم.

وعرفت الحسابات الخصوصية للخرينة زيادة للموارد على النفقات حددت في **13,03** مليار درهم.

وسجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها **4,10** مليار درهم.

وهكذا، فإن تنفيذ قانون المالية لسنة 2013 نتج عنه تسجيل زيادة للنفقات على الموارد حددها مشروع قانون التصفية لسنة 2013 في **1,99** مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة النواب المحترمون

تلكم السيدات والسادة النواب المحترمون النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2013، علماً أن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بصدد إعداد مشروع قانون التصفية لسنة 2014 الذي سيتم عرضه على أنظاركم قبل متم هذه السنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.